مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تسليم مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) أسلحتهم في كردستان العراق
هل هي الخطوة الأولى نحو تسوية تاريخية؟

أحمد كمال الدين

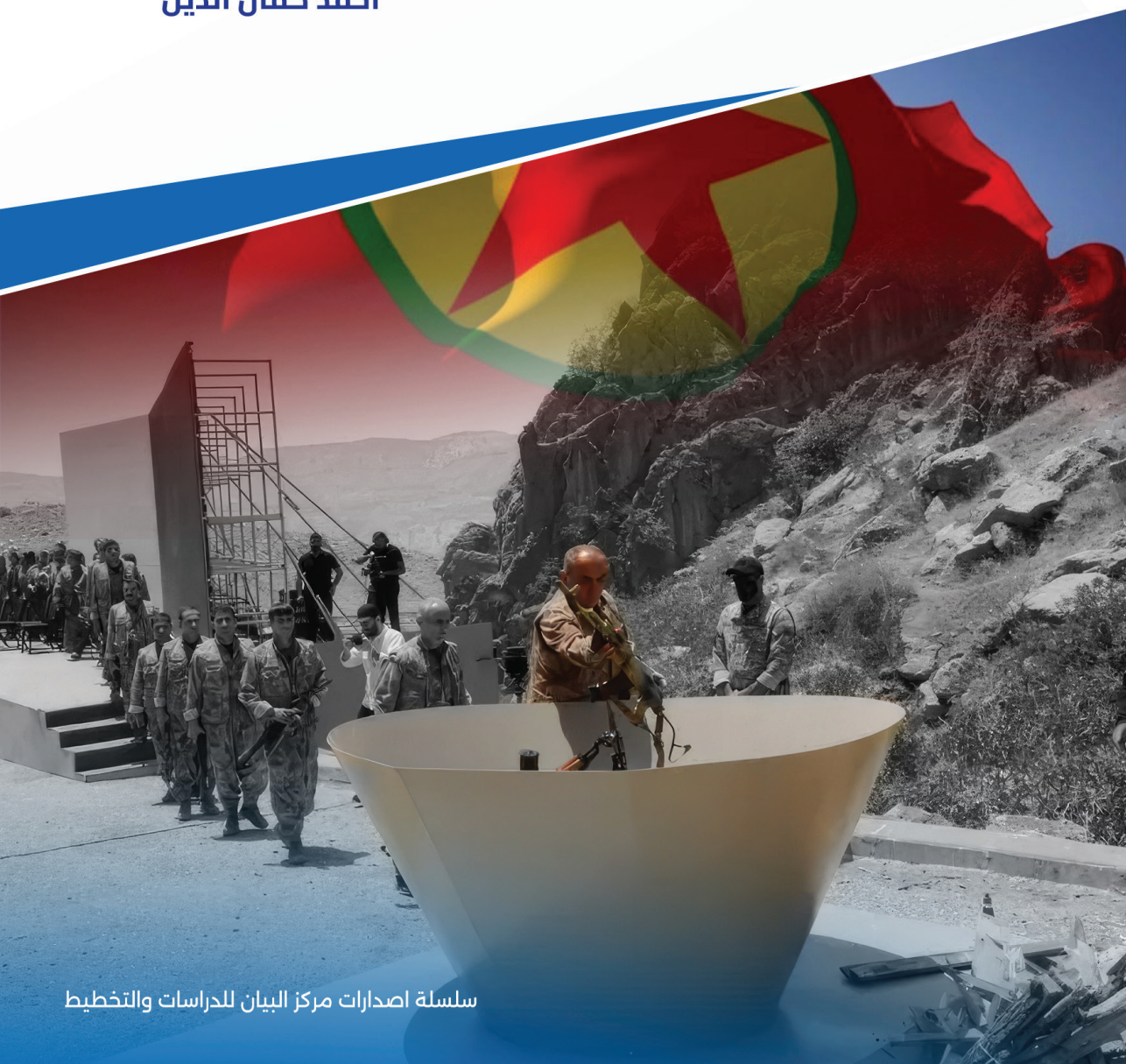

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تسليم مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) أسلحتهم في كردستان العراق هل هي الخطوة الأولى نحو تسوية تاريخية؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية / السياسة الداخلية والخارجية

أحمد كمال الدين / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة:

في مشهد قد يمثل بداية تحول جذري في المشهدين السياسي والأمني للشرق الأوسط، تتسارع التطورات بعد أحداث السابع من أكتوبر، لا سيما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة والفصائل المقاومة. فقد صرّح المبعوث الأمريكي توماس باراك، السفير الحالي للولايات المتحدة لدى أنقرة، خلال زيارته إلى بيروت، بضرورة حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، والحد من نفوذ «حزب الله»، في خطوة تعكس تحولاً في أولويات واشنطن الإقليمية. كما كشف باراك عن لقاء جمع بين قائد «قوات سوريا الديمقراطية» مظلوم عبدي، والرئيس السوري أحمد الشرع، بهدف دمج الفصائل الكردية السورية ضمن إطار موحد برعاية أمريكية، مؤكداً أن الولايات المتحدة كانت قد تحالفت سابقاً مع «قسد» لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي.[1]

وفي تطور لافت أيضاً، بدأت أولى مجموعات «حزب العمال الكردستاني" (PKK)، المحظور في تركيا، بتسليم أسلحتها في 11 تموز/يوليو، وذلك في منطقة جاسانا الجبلية بمحافظة السليمانية شمال العراق، تحت إشراف أمني واستخباراتي مكثف، ومراقبة جوية مستمرة. ما يثير تساؤلات حول دلالات هذه الخطوة وحدودها السياسية. فهل دخلت المنطقة بالفعل مرحلة التحول؟ وهل تسعى الإدارة الأمريكية لتقليص الدعم المالي للحشد الشعبي كتمهيد لدمجه ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، في إطار إعادة تشكيل المنظومة الأمنية العراقية؟

مشهد التسليم: بداية هادئة لمرحلة مفصلية

ظهرت في وسائل الإعلام أن قرابة 30 عنصراً من حزب العمال الكردستاني (PKK) المحظور، بقيادة قيادي ميداني عرّف نفسه ومجموعته بـ «مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي»، قد نفّذوا أولى مراحل العملية، تحت إشراف وفد من حزب الشعوب الديمقراطي (DEM)، وبحضور ممثلين عن منظمات مدنية، في مشهد أمني محكم نسّقته الأجهزة الاستخباراتية التركية (MIT)، وقوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق. يأتي هذا الحدث استجابةً لقرارات المؤتمر الثاني عشر

1. https://www.aa.com.tr/ar/دولي/توماس-باراك-قسد-هي-واي-بي-جي-امتداد-تنظيم-بي-كي-كي/3628634

لحزب العمال الكردستاني، الذي انعقد في مايو 2025، وأقرّ حلّ التنظيم وتسليم السلاح، مدفوعاً برسائل مباشرة من الزعيم عبد الله أوجلان، المعتقل في جزيرة إمرالي، والذي وجّه دعوات متكررة لتسريح المقاتلين وفتح صفحة سياسية جديدة، كان أبرزها في شباط وتموز من العام ذاته.

من العمل المسلح إلى العمل السياسي: دوافع وأهداف

إن هذه الخطوة، التي نُفّذت بهدوء لكن بمتابعة دقيقة من أعلى المستويات، تُعد جزءاً من مسار مصالحة أوسع بين الحكومة التركية والكوادر الكردية، تقوده رئاسة الجمهورية التركية وأجهزة الاستخبارات، وبموافقة ضمنية من حزب العدالة والتنمية، الذي يُعد المشروع السياسي لهذه المبادرة. وتُفيد معلومات متقاطعة بأن أنقرة تعكف على إعداد مشروع قانون لتشكيل «لجنة مصالحة وطنية»، من شأنها التعامل مع ملف المسلحين السابقين، عبر إصدار عفو خاص لبعض الفئات، مع السماح ببقاء عدد من القياديين في إقليم كردستان العراق ودول أوروبية، ضمن ترتيبات قانونية وأمنية مشددة.

ثلاث مراحل لتفكيك التنظيم

العملية تجري على ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى (11 تموز): إحراق الأسلحة الخفيفة داخل الكهف، في مراسم لم تُنشر صورها حتى الآن، لكنها حظيت بالتوثيق والمراقبة.
2. المرحلة الثانية (خلال تموز أيضاً): تسجيل دقيق للأسلحة، وتوثيق هوية المقاتلين، وبدء «الإعدام الرمزي» للسلاح.
3. المرحلة الثالثة (أغسطس-سبتمبر): تفكيك البنية التنظيمية بالكامل، وترحيل أو دمج المقاتلين في المجتمع المدني، تحت رقابة أمنية مشتركة.

آراء الأحزاب التركية

- رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزَال، رحّب بإحراق الأسلحة بدلاً من تسليمها، معبّراً عن دعمه الحذر لحل ديمقراطي شامل.[2]

2. https://vanpostasigazetesi.com/haber/pkknin_silah_birakma_karari_chpden_ilk_aciklama_ve_baris_sureci_yorumlari-357278.html?utm_source=chatgpt.com

- رئيس حزب السعادة، محمود أريكان، دعا إلى متابعة دقيقة لمجريات العملية، معتبراً أنها قد تمهّد لاستقرار إقليمي وأخوة وطنية.
- رئيس حزب الاتحاد الكبير (BBP): مصطفى دستيجي: أكد أن الحزب سيتابع عملية تسليم السلاح منذ بدايتها وحتى نهايتها، معبّراً عن قلقه من أن هذه الخطوة قد تفتح الباب أمام «شرعنة الفكر الانفصالي»، وأنها تشكل تهديداً كبيراً للجمهورية التركية وهويتها الوطنية.[3]

- حزب الشعوب الديمقراطي الكردي (DEM) وصف الخطوة بأنها تأكيد على أن «جميع القضايا يمكن حلها بالطرق الديمقراطية»، وأنها تعزز الأمل لدى الشعوب.

موقف المؤسسات الأمنية التركية

- رئيس جهاز الاستخبارات (MİT) إبراهيم قالن، يشرف على تنسيق العملية، وتشير التقديرات إلى إمكانية إتمامها خلال أربعة أشهر.

- وزارة الدفاع التركية، وكذلك عمر تشيليك (المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية)، شدّدوا على ضرورة أن تكون عملية التخلي عن السلاح شاملة وشفافة، تشمل جميع فروع الحزب، وليس الجناح العسكري فقط.[4]

مخاوف أمنية وتحذيرات استخباراتية تركية

رغم الطابع الإيجابي للعملية، إلا أن تقييمات استخباراتية تركية تحذر من بعض المخاطر المترتبة على عملية نزع سلاح حزب العمال، ولعل أبرزها:

- وجود عناصر داخل الحزب ترفض عملية التسليم، وقد ظهرت أصوات معارضة بشكل فعلي داخل الحزب لم تقبل قرار الزعيم التاريخي للحزب بإلقاء السلاح.

- احتمال تدخل جهات خارجية لتعطيل المسار.

3. https://www.8sutun.com/bbp-genel-baskani-destici-den-pkk-nin-silah-birakma-kararina-il-iskin-aciklamalar-40055?utm_source=chatgpt.com
4. https://orghaber.com.tr/aktuel/pkk-silah-birakti-akp-den-sok-yorum-simdi-ne-olacak?utm_source=chatgpt.com

- استغلال رمزي للمشهد من أطراف سياسية معارضة داخل تركيا.

مؤشرات للمراقبة

على الرغم من الطابع السلس الذي تتّسم به عملية تسليم حزب العمال الكردستاني لسلاحه حتى الآن، فإن ثمة مخاوف ومؤشرات مقلقة تتابعها الأجهزة الأمنية التركية عن كثب، لما قد تحمله من دلالات على مستقبل العملية ومسارها. ومن أبرز هذه المؤشرات:

1. حجم ونوع الأسلحة المُسلّمة.
2. مدى انخراط باقي الفصائل المسلحة، خصوصاً وحدات حماية الشعب (YPG) وقوات سوريا الديمقراطية (SDG)في العملية.
3. **ردود الفعل البرلمانية على «لجنة السلام الوطنية":** وهي هيئة عليا تضم كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين والأمنيين، وتُعنى بمناقشة القضايا المرتبطة بالأمن القومي. ويُنظر إلى تشكيل هذه اللجنة كخطوة حاسمة في بلورة إطار مؤسسي دائم للعملية.
4. **أي تغيّرات تتعلق بعبد الله أوجلان:** تُعد رمزية زعيم الحزب المسجون في جزيرة إيمرالي مسألة محورية لإنجاح عملية تفكيك البنية العسكرية للحزب، وأي تطور يخص وضعه القانوني أو السياسي قد ينعكس بشكل مباشر على مسار التسوية.
5. تحركات جماعات رافضة للعملية في شمال العراق وسوريا.

رسائل واضحة وتوازنات دقيقة

المقاتلون المفرج عنهم وجّهوا رسائل واضحة: «نؤمن بقوة السياسة لا السلاح»، مؤكدين ولاءهم لأوجلان والتزامهم بخطّه السياسي، في المقابل، تشدد الحكومة التركية على ضرورة ضبط العملية بالكامل من خلال أجهزة الاستخبارات، وعدم السماح بتحويل هذا الانفراج إلى منصة سياسية تُستغل ضد الأمن القومي التركي أو السيادة العراقية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطابه بتاريخ 12 تموز 2025، شدّد على التزام الحكومة بمسار سياسي جديد يضم التيار القومي (MHP) والتيار الكردي اليساري حزب الشعوب الديمقراطي (DEM)، إلى جانب تيار الإسلام السياسي بقيادة حزب العدالة والتنمية (AKP)، في تحالف غير مسبوق هدفه خلق جبهة موحدة لمواجهة التحديات الداخلية والمعارضة أولاً، وإجراء التعديلات الدستورية الملزمة للمرحلة المقبلة ثانياً. وبهذا التحالف يستطيع الحزب الحاكم إجراء كافة التعديلات اللازمة، حيث يبلغ عدد مقاعد حزب العدالة والتنمية (272) نائباً، والحركة القومية (47) نائباً، وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي (57) نائباً. لأجل تحقيق أردوغان أهدافه، عليه تجاوز هذه المراحل الثلاثة.:[5]

أولاً: يتطلب إقرار التعديلات الدستورية في تركيا تصويت (400) عضو داخل البرلمان، وذلك لتجنب اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي. ثانياً: يحتاج تمرير قانون العفو العام إلى موافقة (360) نائباً داخل مجلس النواب.

ثانياً: في حال انضمام حزب الشعوب الديمقراطي (DEM) وحزب الأقاليم الديمقراطي (DBP) إلى داعمي مقترح تعديل الدستور، فإن عدد المؤيدين سيبلغ (386) نائباً، مما يعني أن هناك حاجة إلى (14) صوتاً إضافياً فقط للوصول إلى النصاب المطلوب لإقراره مباشرة دون استفتاء.[6]

على هذا يمكن فهم لماذا تبدو عملية تسليم حزب العمال لسلاحه أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لأردوغان، فالأصوات الكردية مهمة جدًا بالنسبة له، وهو يضع الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية في موقف حرج في حال استطاع إتمام خطته لحل الأزمة التاريخية للكرد المتمثلة بحزب العمال، ناهيك عن حاجته لأصواتهم، بسبب التعقيد الذي يكتنف مسألة النصاب في التصويت على القرارات في البرلمان التركي، والتي يمكن أن تتضح في الجدول التالي:

5. https://www.aa.com.tr/tr/politika/ak-parti-milletvekili-sayisini-272ye-yukseltti/3493643
6. https://www.dw.com/tr/cumhur-i%CC%87ttifak%C4%B1n%C4%B1n-400-vekil-hes-ab%C4%B1-tutacak-m%C4%B1/a-72591627

نصاب التصويت المطلوب للقرارات المختلفة في البرلمان التركي[7]

القرار	النصاب المطلوب
إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا (Yüce Divan)	400 نائب
قبول تعديل الدستور	400 نائب
قبول طلب التحقيق مع رئيس الجمهورية	360 نائب
إعلان العفو العام أو الخاص	360 نائب
تجديد الانتخابات	360 نائب
قبول تعديل دستوري يُعرض على الاستفتاء الشعبي	360 نائب
تقديم طلب فتح تحقيق بحق رئيس الجمهورية	301 نائب
إسقاط العضوية البرلمانية أو الوزارة	301 نائب
تقديم مقترح لتعديل الدستور	200 نائب
رفع دعوى إبطال أمام المحكمة الدستورية	120 نائب
عقد جلسة استثنائية للبرلمان	120 نائب
تقديم طلب مناقشة عامة أو تحقيق برلماني	20 نائب
تشكيل كتلة حزبية داخل البرلمان	20 نائب

في هذا السياق، يقترح المحللون الأتراك على أردوغان أن يضع نصب عينيه مجموعة من التوصيات التي تعينه في تنفيذ خطته:

- تعزيز الرصد الاستخباراتي لتحركات المجموعات المعارضة للعملية.
- الاستمرار في إدارة الملف بسرية وهدوء لتفادي التصعيد الإعلامي أو العسكري.
- ضمان غطاء قانوني للعملية من خلال موافقة مجلس الأمن القومي التركي، بما يضمن عدم استغلال العفو السياسي أو إدماج المقاتلين في أنشطة قد تهدد الأمن الداخلي أو التدخل في الشؤون العراقية مستقبلاً..

7. Mutafa Sami Koç, Mülki ve İdari Bağlılık İşlemleri Şube Müdürü
https://tr.wikipedia.org/wiki/T%C3%BCrkiye_B%C3%BCy%C3%BCk_Millet_Meclisi

التوصيات بالنسبة للعراق

- تعزيز التعاون الأمني الدولي، لا سيما مع دول الاتحاد الأوروبي، لضمان تبادل المعلومات الاستخبارية والعمل على إعادة المقاتلين الموجودين في العراق إلى بلدانهم وفق الأطر القانونية.
- إنشاء مخيم خاص بالمقاتلين الأجانب في مناطق وسط أو جنوب العراق، تحت إشراف الحكومة الاتحادية، لمراقبتهم واحتوائهم ضمن إطار قانوني وأمني، كما يمكن استثمار وجودهم كورقة تفاوض مستقبلية في سياقات إقليمية وسياسية.
- ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من وزارات: الداخلية، الدفاع، العدل، والخارجية، بإشراف مجلس الأمن الوطني، تشرف على تنفيذ ما سبق.
- إشراك مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق لمراقبة الامتثال لحقوق الإنسان في غضون العملية آنفة الذكر.

الخلاصة:

المنطقة مقبلة على مرحلة إعادة تشكيل واسعة، تتطلب مراقبة دقيقة لمآلات التحركات الأمريكية، وردود فعل الفاعلين المحليين، ومدى انسجام التوجهات الجديدة مع مصالح الأمن الوطني لدول المنطقة. إن تسليم السلاح من قبل مقاتلي PKK ليس فقط لحظة رمزية، بل يمثل اختباراً فعلياً لنضج المؤسسات الأمنية والسياسية في التعامل مع أحد أقدم الصراعات في المنطقة. وبينما يبقى الطريق طويلاً ومليئاً بالتحديات، فإن ما جرى في «جاسانا» قد يُسجل لاحقاً كنقطة تحوّل في تاريخ العلاقة بين الدولة التركية والقضية الكردية، وما هي تأثيراتها المستقبلية على بقية الجماعات المسلحة والفصائل المقاومة في المنطقة؟ وهل ستكون نهاية الجماعات المسلحة وبداية بفتح صفحة جديدة؟ أم هي مرحلة لمعاقبة بعض الدول الرافضة الداعمة لهذه الجماعات؟

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org